مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
Gulf Research Center
Knowledge for All

KRSC
مركز الكويت للبحوث والدراسات
KUWAIT RESEARCH AND STUDIES CENTER

ساحة المعركة الاصطناعية: التضليل المُولَّد بالذكاء الاصطناعي والمرونة المعلوماتية خلال حرب إيران 2026

ميار الحاتم – زميلة باحثة
مركز الكويت للبحوث والدراسات

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

الملخص التنفيذي

اندلعت حرب إيران في عام ٢٠٢٦ في بيئة معلوماتية تنافست فيها التغطية التقليدية مع ادعاءات سريعة الانتشار على وسائل التواصل الاجتماعي، ومقاطع معاد تدويرها، وصور متلاعب بها، ومحتوى مولَّد بالذكاء الاصطناعي. وشملت الحالات الموثقة في الخليج مقاطع مفبركة قُدِّمت بوصفها أضرارًا في مطار دبي، ومشاهد مولَّدة بالذكاء الاصطناعي زُعم أنها توثق ضربات جوية قرب برج خليفة، ومقاطع قديمة أُعيد تقديمها على أنها هجمات في السعودية والبحرين، إضافة إلى لقطات لحرائق تاريخية لا صلة لها بالأحداث، نُسبت زورًا إلى هجمات في الكويت (Check Fact AFP, ٢٠٢٦a; ٢٠٢٦b; ٢٠٢٦c; ٢٠٢٦d; ٢٠٢٦e). وعليه، فإن المشكلة السياساتية تتجاوز مسألة التزييف العميق (Deepfakes) وحدها؛ إذ تتمثل أساسًا في اتساع الفجوة بين سرعة انتشار المحتوى المضلل والوقت الذي تحتاج إليه المؤسسات للتحقق منه ووضعه في سياقه وتصحيحه.

تجادل هذه الورقة بأن تعزيز المرونة المعلوماتية (Resilience Information) يعتمد على تقليص فجوة التحقق (Lag Verification) من دون التضحية بالدقة. وتبرز ثلاث نتائج رئيسية. أولًا، قد تخلق أساليب منخفضة الكلفة، مثل إعادة تدوير المقاطع الحقيقية أو إرفاقها بعناوين مضللة، تحديات تحقق لا تقل أهمية عن تلك التي يسببها المحتوى الاصطناعي. ثانيًا، يمكن للمحتوى نفسه أن ينتقل بسرعة بين فضاءات المعلومات في دول مجلس التعاون بسبب الترابط الإقليمي بين الجمهور وشبكات النقل والهواجس الأمنية. ثالثًا، قد يؤدي انتشار المواد المفبركة إلى ما يُعرف بـ«عائد الكاذب» (Dividend s'Liar)، أي التشكيك حتى في الأدلة الحقيقية واعتبارها مصطنعة أو متلاعبًا بها (Kahn, ٢٠٢٦).

وبناءً على ذلك، فإن الأولوية أمام دول مجلس التعاون هي مؤسسية بالدرجة الأولى وليست تقنية فقط: وضع بروتوكولات وطنية سريعة للتحقق؛ وإنشاء آلية خليجية آمنة لتبادل أدلة التحقق في الحوادث العابرة للحدود؛ وتعزيز قدرات وكالات الأنباء الوطنية وفرق الاتصال أثناء الأزمات؛ واعتماد معايير إثبات المنشأ (Stan- Provenance dards)، مثل معيار C2PA الدولي لبيانات اعتماد المحتوى الرقمي الرسمي؛ واستخدام أطر اتصال قائمة على المخاطر، بحيث تُصحَّح الادعاءات الكاذبة ذات العواقب الكبيرة بسرعة، من دون منح الشائعات الهامشية انتشارًا إضافيًا لا تستحقه.

> **تعزيز المرونة المعلوماتية يعتمد على تقليص فجوة التحقق من دون التضحية بالدقة**

المقدمة والسياق

أظهرت حرب إيران في عام ٢٠٢٦ أن الأزمات العسكرية تولّد، في الوقت نفسه، تحديًا موازيًا يتعلق بالتحقق من المعلومات. فصور الضربات، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية، والأسرى، ومشاهد الطوارئ تنتشر قبل أن يمتلك الصحفيون والسلطات العامة صورة مكتملة عن الوقائع. وقد وسّع الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI Generative) نطاق المحتوى الاصطناعي المقنع، إلا أن البيئة المعلوماتية لا تزال مشبعة بأساليب أقدم: إعادة تدوير مقاطع حقيقية، وتغيير العناوين المصاحبة لها، وتقليد الرسوم الإخبارية الخاصة بالمؤسسات الإعلامية، ونزع الصور الحقيقية من سياقها الأصلي. وتتنافس هذه الأشكال المختلفة من المحتوى المضلل مع التغطية الموثوقة، تحديدًا في اللحظة التي يبلغ فيها عدم اليقين ذروته.

ظهرت أبعاد المشكلة بوضوح منذ المراحل الأولى للصراع. فبحلول ١٣ مارس، كانت منصة فول فاكت قد رصدت ما لا يقل عن ١٥ مقطع فيديو بعناوين مضللة وثماني صور مولّدة بالذكاء الاصطناعي مرتبطة بالصراع الأوسع في الشرق الأوسط، كما نشرت عمليات تحقق بشأن ١٧ من أكثر المنشورات انتشارًا (Fact Full, ٢٠٢٦). وبحلول ٢٨ أغسطس، كان مركز التتبع التابع لنيوزغارد قد وثّق ١٥١ ادعاءً زائفًا مرتبطًا بحرب إيران ٢٠٢٦، حققت مجتمعةً مئات الملايين من المشاهدات (NewsGuard, ٢٠٢٦). ولا تثبت هذه الأرقام أن التضليل غيّر الرأي العام أو السلوك، لكنها توضح حجم المحتوى الذي كان على الحكومات والمؤسسات الإعلامية والجمهور التعامل معه والتمييز بين الموثوق والمضلل.

تتناول هذه الورقة مجموعة مختارة من الحالات الموثقة علنًا التي أثرت في دول مجلس التعاون، مع أمثلة من الإمارات والسعودية والبحرين والكويت، إلى جانب مواد إقليمية ذات صلة. وهذه الحالات توضيحية وليست شاملة. ولا تسعى الدراسة إلى قياس تحولات مباشرة وطويلة الأمد في الرأي العام، كما لا تفترض أن كل ادعاء كاذب كان جزءًا من عملية تأثير منسقة. وما لم يثبت القصد، تستخدم الورقة المصطلح الأوسع «المحتوى المضلل». وينصب التركيز هنا على الجانب التشغيلي: ما أنواع المحتوى التي أوجدت مشكلات في التحقق، ولماذا قد تواجه المؤسسات صعوبة في الاستجابة بسرعة وسائل التواصل الاجتماعي، وما التدابير العملية التي يمكن أن تعزز المرونة المعلوماتية في الأزمات الإقليمية المقبلة؟

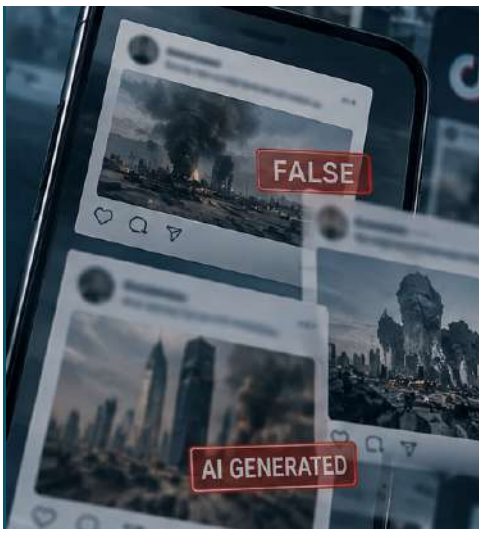

الإطار التحليلي والحجة الرئيسية

يمكن تقسيم تحدي التحقق إلى أربعة أنواع من المحتوى. الأول هو الوسائط الاصطناعية: صور أو مقاطع فيديو أو صوت جرى توليدها أو تعديلها جوهريًا باستخدام الذكاء الاصطناعي. والثاني هو المحتوى الحقيقي المعاد تدويره أو المعنون بشكل مضلل، حيث تُقدَّم مادة أصلية باعتبارها دليلًا على حدث أو مكان أو تاريخ مختلف. والثالث هو المحتوى المؤسسي المتلاعب به، بما في ذلك البيانات الزائفة، أو الرسوم الإخبارية المعدلة، أو المواد المصممة لتبدو كأنها اتصال رسمي. أما النوع الرابع فهو المحتوى الحقيقي محل التشكيك: مادة أصلية تصبح أسهل في الإنكار لأن الجمهور بات يدرك أن المحتوى الاصطناعي المقنع يمكن إنتاجه بسهولة. ويرتبط هذا النوع الأخير مباشرة بمفهوم «عائد الكاذب».

فعلى سبيل المثال، يمكن كشف المحتوى المعاد تدويره عبر البحث العكسي، بينما قد يتطلب المحتوى الأكثر تعقيدًا، بما في ذلك المواد المولَّدة بالذكاء الاصطناعي، وقتًا أطول وفحصًا رقميًا أكثر دقة. ومع ذلك، لا توجد أداة واحدة تكفي بمفردها. فقد يمر مقطع حقيقي مرفق بعنوان زائف من دون أن يكتشفه نظام مخصص لرصد المحتوى الاصطناعي، لأن الصورة نفسها أصلية. وفي المقابل، قد لا يُكشف المحتوى الاصطناعي إلا عبر الجمع بين تتبع المصدر، وتحديد الموقع الجغرافي، وتحليل الإطارات، وفحوص إثبات المنشأ، والأدوات الجنائية الرقمية المتخصصة. ومن ثم، يصبح المتغير الأهم هو فجوة التحقق: أي الفترة بين بدء انتشار ادعاء مضلل وتمكن مؤسسة موثوقة من تحديد ما يمكن تأكيده بصورة قابلة للاعتماد.

وتنشأ عن ذلك أربع مفاضلات عملية. الأولى بين السرعة واليقين: فالاستجابة البطيئة قد تترك فراغًا معلوماتيًا، في حين قد تؤدي الاستجابة المتسرعة إلى الإضرار بالمصداقية. والثانية بين التصحيح والتضخيم: فبعض الادعاءات واسعة الأثر تتطلب ردًا سريعًا، بينما قد يؤدي الرد على شائعات محدودة الانتشار إلى منحها زخمًا إضافيًا. والثالثة بين السلطة المركزية واستقلال الإعلام: تحتاج الحكومات إلى قنوات رسمية واضحة يمكن التعرف عليها بسهولة، في حين يظل التحقق المستقل مهمًا للحفاظ على المصداقية العامة. أما المفاضلة الرابعة فهي بين الكشف التقني والممارسة المؤسسية: فالتكنولوجيا وحدها لا تضمن عملية تحقق صحيحة ودقيقة، بل ينبغي إدماج الأدوات ضمن إجراءات واضحة للتصعيد، والتأكيد بين الجهات المختلفة، والاتصال بالجمهور.

وتتمثل الحجة المركزية لهذه الورقة في أن المرونة المعلوماتية في دول مجلس التعاون لا تعتمد على دحض كل مادة زائفة بقدر ما تعتمد على تقليص فجوة التحقق في الادعاءات التي قد تمس السلامة العامة، أو البنية التحتية الحيوية، أو العمليات العسكرية، أو الحركة عبر الحدود. ويتطلب ذلك بناء قدرات وطنية فعالة إلى جانب تنسيق إقليمي، لأن البيئة المعلوماتية المحيطة بأزمات الخليج لا تتوقف عند الحدود الوطنية.

الديناميكيات السياسية والمحركات الرئيسية

1. تكتسب الوسائط الاصطناعية مصداقية أكبر عندما تستند إلى مواقع خليجية معروفة

تزداد صعوبة تقييم الوسائط الاصطناعية عندما تستخدم المشاهد المفبركة مواقع خليجية معروفة. فقد تحققت وكالة فرانس برس من مقطع مولَّد بالذكاء الاصطناعي قُدِّم بصورة زائفة على أنه آثار ضربة إيرانية لمطار دبي؛ وأظهر المقطع طائرة ومنطقة من مبنى المطار تشتعلان، وكان قد حصد أكثر من ٤٩ ألف مشاهدة (Fact AFP Check, ٢٠٢٦a). كما انتشر مقطع آخر مولَّد بالذكاء الاصطناعي زعم إظهار ضربات جوية قرب برج خليفة خلال فترة شهدت فيها الإمارات هجمات حقيقية (Check Fact AFP, ٢٠٢٦b). وتوضح هذه الحالات أن المظهر البصري المقنع لم يعد أساسًا كافيًا للتحقق؛ فوجود معلم معروف، وعنوان يبدو منطقيًا، وتزامن النشر مع هجوم حقيقي، كلها عوامل يمكن أن تجعل المحتوى المفبرك يبدو قابلًا للتصديق منذ اللحظة الأولى.

ولا تقتصر المشكلة على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية. فقد وثّق معهد رويترز حالة نشرت فيها صحيفة طهران تايمز، المرتبطة بالدولة، صورة أقمار صناعية مولَّدة بالذكاء الاصطناعي زعمت أنها تُظهر موقع رادار أمريكي في قطر دمرته ضربة إيرانية، واقترب المنشور من مليون مشاهدة (Kahn, ٢٠٢٦). ولا تكمن أهمية الحالة في افتراض أن كل صورة اصطناعية ستنجح في تضليل الجمهور، بل في أن المحتوى الاصطناعي بات قادرًا على استعارة سلطة اللغة البصرية المرتبطة بصور الأقمار الصناعية والمؤسسات الإعلامية والحسابات التي تبدو رسمية، بما يزيد العبء على المؤسسات التي يتعين عليها التحقق قبل الرد.

2. يظل المحتوى المعاد تدويره تحديًا مؤثرًا حتى من دون استخدام تقنيات ذكاء اصطناعي متقدمة

أظهرت البيئة المعلوماتية في ٢٠٢٦ أيضًا أن إنتاج تضليل مقنع في زمن الحرب لا يتطلب تقنيات ذكاء اصطناعي متقدمة. ففي مارس، أُعيد تداول لقطات قديمة لضربات إسرائيلية على ميناء يمني باعتبارها هجومًا إيرانيًا على قواعد أمريكية في السعودية (Check Fact AFP, ٢٠٢٦c). كما أُعيد تقديم مقطع لضربة روسية بطائرة مسيّرة على مبنى سكني في كييف باعتباره هجومًا إيرانيًا على فندق يقيم فيه ضباط أمريكيون في البحرين (AFP Check Fact, ٢٠٢٦d). وانتشر مقطع آخر على نطاق واسع بزعم إظهار صواريخ إيرانية تضرب جسر الملك فهد بين البحرين والسعودية، في حين أن المادة الأصلية تعود إلى انفجار جسر القرم عام ٢٠٢٢ (Check Fact AFP, ٢٠٢٦f).

وشهدت الكويت نمطًا مشابهًا من إعادة تدوير المحتوى. فقد انتشر مقطع لانفجار خط أنابيب في مصر عام ٢٠٢٠ مع ادعاءات بأنه يُظهر نتائج ضربات صاروخية إيرانية في الكويت، في حين أُعيد نشر مقطع آخر كانت قوة الإطفاء العام الكويتية قد نشرته عام ٢٠٢٠ مع عنوان جديد يزعم أنه يوثق هجومًا إيرانيًا على قاعدة عسكرية أمريكية رئيسية في الخليج (Check Fact AFP, ٢٠٢٦e; ٢٠٢٦g). وتكتسب هذه الأمثلة أهمية تشغيلية لأن المادة الأصلية حقيقية، وبالتالي قد لا تفيد أدوات الكشف الآلي عن المحتوى الاصطناعي كثيرًا. وفي مثل هذه الحالات، تكون تقنيات البحث العكسي عن الصور والإطارات الرئيسية، وقواعد البيانات الأرشيفية، وتحديد الموقع الجغرافي، والتحقق من أول نشر للمادة، أكثر فائدة.

3. تفرض فجوة التحقق على المؤسسات تحديد الادعاءات التي تستوجب ردًا سريعًا

يؤدي استمرار تداول المحتوى الاصطناعي والمعاد تدويره إلى مشكلة تتعلق بالقدرة المؤسسية. فقد وصفت وكالة فرانس برس حجم المواد البصرية المفبركة بالذكاء الاصطناعي خلال الصراع بأنه ينمو بوتيرة أسرع من قدرة فرق التحقق المهنية على دحضها، كما رصدت منصة فول فاكت منذ وقت مبكر مزيجًا كبيرًا من المواد المولَّدة بالذكاء الاصطناعي والمقاطع ذات العناوين المضللة (Check Fact AFP, ٢٠٢٦h; Fact Full, ٢٠٢٦). وقد يكون التحقق الرسمي أبطأ لأسباب مشروعة، إذ قد تحتاج الجهات المختصة إلى مقارنة الادعاء بتقارير ميدانية ومعلومات أمنية وسجلات الطيران أو البنية التحتية وبيانات مؤسسات أخرى قبل إصدار بيان عام. والتحدي السياساتي هنا هو تقليص هذا التأخير من دون إحلال التخمين محل التحقق.

ولا تستحق كل معلومة مضللة ردًا علنيًا. ولذلك، ينبغي أن يعطي نظام الاستجابة العملي الأولوية للادعاءات بناءً على مستوى العواقب، ومدى الانتشار، ودرجة الاستعجال. فالتقارير المفبركة عن إغلاق مطار، أو وقوع ضربة عسكرية، أو تسرب مواد كيميائية، أو تضرر بنية تحتية، أو صدور أوامر إخلاء، تتطلب تعاملًا مختلفًا تمامًا عن الشائعات الهامشية محدودة الانتشار. وفي بعض الحالات، يمكن لبيان أولي مقتضب يوضح أن الادعاء «قيد التحقق» أن يمنع نشوء فراغ معلوماتي من دون دفع السلطات إلى تأكيد تفاصيل لم تُحسم بعد. ومن ثم، لا تتمثل القدرة المؤسسية المهمة في مجرد دحض المحتوى، بل في القدرة على فرزه وتحديد أولوياته.

4. يتيح «عائد الكاذب» التشكيك في الأدلة الحقيقية نفسها

يخلق انتشار المحتوى الاصطناعي مشكلة من مستوى ثانٍ؛ إذ تصبح الأدلة الحقيقية نفسها أسهل في الإنكار. وقد وصفت تغطية معهد رويترز للصراع الإيراني هذه الظاهرة بمفهوم «عائد الكاذب»، مشيرة إلى حالات جرى فيها رفض صور حقيقية لضحايا مدنيين واعتبارها مولَّدة بالذكاء الاصطناعي قبل أن يؤكد التحقق أنها أصلية (Kahn, ٢٠٢٦). وتهم هذه الآلية دول الخليج حتى وإن لم تدّعِ الورقة وجود تراجع قابل للقياس في الثقة العامة. ففي الأزمات الممتدة، قد تجعل كثرة التنبيهات الزائفة والمقاطع المفبركة الجمهور أكثر تشككًا في المحتوى الزائف والحقيقي على السواء. ومن ثم، ينبغي أن تهدف المرونة المعلوماتية إلى حماية مصداقية المحتوى الموثق، لا إلى تحسين كشف المحتوى الزائف فحسب.

التداعيات الإقليمية والدولية

تتسم البيئة المعلوماتية المرتبطة بأمن الخليج بطابع إقليمي بطبيعتها. فادعاء زائف يتعلق بجسر الملك فهد يمس البحرين والسعودية معًا. كما يمكن إعادة توزيع الادعاءات المتعلقة بإغلاق مطارات أو وقوع ضربات في الإمارات داخل الكويت أو قطر أو عُمان خلال دقائق، في حين قد يُعاد توصيف مقطع من دولة على أنه حدث وقع في دولة أخرى. ومن ثم، يمكن أن تنتقل آثار المحتوى المضلل من دولة إلى الدول المجاورة. ولا يعني ذلك أن مجلس التعاون يعمل كنظام معلوماتي واحد، وإنما أن أسواقه الإعلامية، ومسارات النقل، والمجتمعات الوافدة، والهواجس الأمنية، والفضاء الإعلامي العربي مترابطة بدرجة وثيقة.

ويخلق هذا الترابط مبررًا للتنسيق الإقليمي، من دون أن يستلزم مركزية الاتصال العام. إذ تظل الحكومات الوطنية مسؤولة عن التحذيرات المحلية، وتعليمات الطوارئ، والإفصاح عن المعلومات الحساسة. ويضيف التعاون الإقليمي قيمة عندما تكون الأدلة نفسها عابرة للحدود: حادث طيران إقليمي، أو هجوم قرب ممر بحري، أو مقطع يُقال إنه صُوّر في دولة خليجية أخرى، أو شائعة تمس بنية تحتية تستخدمها عدة دول. وفي هذه الحالات، يمكن لسرعة دولة ما في التحقق من المادة أو نفيها أن تحسن بشكل مباشر قدرة دولة أخرى على الاستجابة.

وينطبق المنطق نفسه على مصداقية وسائل الإعلام. تؤدي وكالات الأنباء الوطنية، مثل وكالات الأنباء الكويتية والسعودية والإماراتية والبحرينية والقطرية، دورًا مهمًا لأنها توفر مصدرًا رسميًا يمكن التعرف عليه بسهولة أثناء الأزمات. غير أن فعاليتها تعتمد على وضوح المصدر، والإقرار عندما تكون المعلومات لا تزال قيد التحقق، وتحديث المعلومات السابقة كلما ظهرت أدلة جديدة. وفي المقابل، تؤدي منصات التحقق المستقلة والفرق الدولية المتخصصة وظيفة مكملة من خلال اختبار الادعاءات الرسمية وغير الرسمية بأساليب شفافة. ولذلك، تتطلب البيئة المعلوماتية المرنة قنوات رسمية موثوقة وآليات تحقق مستقلة ذات مصداقية، بدلًا من التعامل معهما كبديلين متنافسين.

> **تؤدي وكالات الأنباء الوطنية مثل وكالات الأنباء الكويتية والسعودية والإماراتية والبحرينية والقطرية دورًا مهمًا لأنها توفر مصدرًا رسميًا يمكن التعرف عليه بسهولة أثناء الأزمات**

أما الخطر الاستراتيجي الأوسع فهو عدم اليقين. فقد تخلق التقارير الزائفة المتعلقة بالنقل أو الملاحة البحرية أو البنية التحتية الحيوية حالة من الارتباك حتى عندما لا تنتج عنها آثار اقتصادية قابلة للقياس. ولذلك، ينبغي لصانعي السياسات تجنب افتراض علاقة سببية مباشرة بين منشور واسع الانتشار وسلوك الأسواق أو الجمهور ما لم تتوافر أدلة على ذلك. والقلق الأكثر قابلية للدفاع عنه هو أن عدم اليقين المعلوماتي يمكن أن يعقّد إدارة الأزمات في اللحظة التي تحتاج فيها الحكومات ووسائل الإعلام والجمهور إلى فهم مشترك لما هو مؤكد، وما لا يزال غير محسوم، وما الإجراء المطلوب اتخاذه.

السيناريوهات والمخاطر

السيناريو الأول: تنسيق خليجي أكثر تكاملًا يقلّص فجوة المعلومات

تُحوّل حكومات دول مجلس التعاون دروس عام ٢٠٢٦ إلى ترتيبات مؤسسية من خلال إنشاء فرق محددة للتحقق، وتعيين جهات اتصال رئيسية واضحة، وتوفير قنوات إقليمية آمنة للتعامل مع الادعاءات العابرة للحدود، وتنفيذ تدريبات دورية على الاتصال أثناء الأزمات. كما تعتمد وسائل الإعلام الرسمية أدوات لإثبات منشأ محتواها، في حين تستخدم فرق الاتصال معايير مشتركة لترتيب أولويات التصحيح. وفي هذا المسار، سيستمر تداول المحتوى المضلل، إلا أن السلطات تصبح أكثر قدرة على إنشاء قناة معلومات موثوقة قبل أن تهيمن الشائعات ذات العواقب الكبيرة على النقاش العام.

السيناريو الثاني: تحسن وطني متدرج مع بقاء التنسيق العابر للحدود غير متكافئ

تعزز الوزارات ووكالات الأنباء والمؤسسات الأمنية قدراتها بصورة منفردة، لكن التنسيق يظل متفاوتًا ويعتمد على العلاقات غير الرسمية أو ممارسات كل جهة. ويعمل التحقق بكفاءة في الحالات الاعتيادية، لكنه يتباطأ عندما تتأثر عدة دول أو مؤسسات في الوقت نفسه. ويكمن الخطر الرئيسي في عدم الاتساق: فقد يتلقى الجمهور تأكيدًا سريعًا من جهة، وصمتًا من جهة أخرى، وتصحيحًا عبر قناة ثالثة، بما يترك مساحة لاستمرار انتشار المحتوى المضلل خلال الفجوة الزمنية.

السيناريو الثالث: أزمة متزامنة وحجم تضليل مرتفع يتجاوزان القدرة المؤسسية

تجمع أزمة مستقبلية بين هجمات متزامنة، وتعطل في الاتصالات، وحجم كبير من المحتوى المولَّد بالذكاء الاصطناعي والمقاطع المعاد تدويرها. وتظهر في الوقت نفسه ادعاءات زائفة متعددة تتعلق بالمطارات والمواقع العسكرية والمرافق الخدمية والممرات البحرية، بينما تُرفض أيضًا مقاطع حقيقية باعتبارها مفبركة. وتقضي المؤسسات وقتًا متزايدًا في التحقق من المنشورات الفردية، وتصدر تحديثات متفرقة وغير متسقة. ولا تعني النتيجة بالضرورة حدوث هلع جماعي، لكنها تفضي إلى بيئة معلوماتية متدهورة يصبح فيها من الأصعب على المواطنين ووسائل الإعلام وصنّاع القرار التمييز بين الوقائع المؤكدة وحالة عدم اليقين.

الخيارات السياساتية والتوصيات

1. وضع بروتوكولات وطنية للتحقق السريع من الادعاءات عالية العواقب

ينبغي لكل دولة من دول مجلس التعاون تحديد جهة رئيسية للاتصال أثناء الأزمات وإنشاء وظيفة تحقق صغيرة مشتركة بين المؤسسات، قادرة على الاستفادة سريعًا من خبرات الدفاع المدني والأمن والطيران والبنية التحتية والأمن السيبراني. وينبغي أن يتضمن البروتوكول معايير داخلية للتصعيد، وصيغة موحدة للبيانات الأولية أو المؤقتة، ومعايير واضحة لتحديد الحالات التي تستوجب تصحيحًا علنيًا. والهدف ليس الرد على كل شائعة، بل تقليص فجوة التحقق المرتبطة بالادعاءات التي قد تمس السلامة العامة أو الوظائف الوطنية الحيوية.

2. إنشاء شبكة خليجية للتحقق السريع من الحوادث العابرة للحدود

ينبغي للأمانة العامة لمجلس التعاون، بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية بالاتصال والأمن، إنشاء آلية آمنة لتبادل أدلة التحقق أثناء حالات الطوارئ الإقليمية. ويمكن أن تشمل هذه الآلية الملفات الأصلية، وروابط المصادر، والبصمات الرقمية المشفرة، ونتائج تحديد الموقع الجغرافي، والمواد الأرشيفية، والمعلومات المؤكدة بشأن الحوادث المرتبطة بالنقل أو البنية التحتية العابرة للحدود. وينبغي أن تدعم الشبكة عملية صنع القرار الوطنية لا أن تحل محلها؛ إذ تحتفظ كل حكومة بالسيطرة الكاملة على اتصالاتها العامة.

3. اعتماد معايير إثبات المنشأ للمحتوى الرقمي الرسمي مع إدراك حدودها

ينبغي لوكالات الأنباء الوطنية ومكاتب الاتصال الحكومي أن تطبق تدريجيًا «بيانات اعتماد المحتوى» المستندة إلى المعيار الدولي لبيانات اعتماد المحتوى الرسمي عالي القيمة للصور والفيديو وغيرها من المواد الرقمية . ويمكن لهذا المعيار أن يوفر معلومات مقاومة للعبث بشأن أصل المادة وتاريخ التعديلات التي طرأت عليها، بما يساعد الجمهور والمحققين على التأكد من أن المحتوى صادر عن مصدر معترف به. لكنه لا يثبت أن مضمون المادة صحيح من الناحية الواقعية، ولذلك ينبغي أن يكون مكملًا، لا بديلًا، للتحقق التحريري، والتحليل الجنائي الرقمي، والتثقيف الإعلامي (C2PA, ٢٠٢٦).

4. بناء قدرات تحقق متعددة الطبقات داخل وكالات الأنباء وفرق الاتصال أثناء الأزمات

ينبغي أن تجمع عملية التحقق بين البحث العكسي عن الصور والإطارات الرئيسية، وتحديد الموقع الجغرافي، وفحوص الوقت والطقس عند الحاجة، وتحليل البيانات الوصفية وإثبات المنشأ، وكشف المحتوى المولَّد بالذكاء الاصطناعي، والمراجعة البشرية. ويمكن لأدوات الكشف الآلية أن تساعد المحللين، لكن لا ينبغي اعتبار أي منتج منفرد أداة حاسمة بذاته. وينبغي أن يركز التدريب على اختيار الأسلوب الملائم لنوع المحتوى موضع التحقق: كشف الوسائط الاصطناعية للمحتوى المفبرك، وتتبع المصدر للمقاطع المعاد تدويرها، والتأكيد بين الجهات المختلفة للادعاءات المتعلقة بالحوادث الأمنية الجارية.

5. اعتماد اتصال قائم على المخاطر بدلًا من محاولة دحض كل شائعة

ينبغي لمؤسسات الاتصال في دول مجلس التعاون الاستفادة من أطر منظمة مثل إطار RESIST ٣ الصادر عن منظومة الاتصال الحكومي في المملكة المتحدة، والذي يميز بين مراحل التعرف على التهديد، والإنذار المبكر، وبناء صورة الموقف، وتحليل الأثر، والاتصال الاستراتيجي، والتقييم (Communications Government UK, ٢٠٢٥). وينبغي أن تتلقى الادعاءات عالية العواقب تصحيحات سريعة وواضحة المصدر، بينما قد يكون من الأفضل مراقبة الشائعات محدودة الانتشار بدلًا من تضخيمها عبر الرد العلني. كما ينبغي للحكومات الحفاظ على قنوات رسمية يسهل التعرف عليها للحصول على التحديثات، وشرح الممارسات الأساسية للتحقق للجمهور، وإجراء تدريبات دورية مع وسائل الإعلام الوطنية وجهات التحقق المستقلة ذات الصلة.

الخاتمة

أظهرت حرب إيران ٢٠٢٦ أن «ساحة المعركة الاصطناعية» لا تُختزل في الوسائط المولَّدة بالذكاء الاصطناعي وحدها. فقد نشأ التحدي المعلوماتي من تفاعل التزييف العميق (Deepfakes) والصور الاصطناعية مع المقاطع المعاد تدويرها، والعناوين الزائفة، والمحتوى الحقيقي المنزوع من سياقه، وتزايد عدم اليقين بشأن إمكانية الوثوق بالأدلة التي تبدو للوهلة الأولى ذات مصداقية. ومن ثم، فإن أهم نقطة ضعف تشغيلية تتمثل في فجوة التحقق بين الانتشار السريع والتأكيد المؤسسي.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون، يتطلب تعزيز المرونة المعلوماتية مزيجًا من الاتصال الوطني الموثوق، والتحقق متعدد الطبقات، والتنسيق الإقليمي. ولا ينبغي أن يكون الهدف القضاء على التضليل، وهو أمر غير واقعي، أو الرد علنًا على كل ادعاء زائف. بل يتمثل الهدف في ضمان تقييم الادعاءات ذات العواقب الكبيرة بسرعة، وجعل المحتوى الرسمي الموثق أسهل في المصادقة عليه، وتمكين الحكومات من تبادل الأدلة عندما تتجاوز الحوادث المعلوماتية الحدود الوطنية. وسيحدد بناء هذه القدرات قبل الأزمة المقبلة ما إذا كان المحتوى المضلل سيظل تحديًا اتصاليًا قابلًا للإدارة، أم سيتحول إلى مصدر أوسع لعدم اليقين الاستراتيجي.

المراجع

AFP Fact Check2026) .a ,April .(1 AI-generated video misrepresented as damage from Iranian strike at Dubai airport .https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.A69Q7G4

AFP Fact Check2026) .b ,March .(11 Footage of air strikes in United Arab Emirates near Burj Khalifa is AI-generated .https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.A2LT363

AFP Fact Check2026) .c ,March .(2 Old Yemen video misrepresented as Iran's attack on US bases in Saudi Arabia .https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com99.J43G3

AFP Fact Check2026) .d ,March .(17 Footage from Kyiv mislabeled as Iranian drone strike in Bahrain. https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.A3HH9KE

AFP Fact Check2026) .e ,June .(16 Old footage of Egypt pipeline explosion falsely linked to Middle East war .https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.B6UA3CR

AFP Fact Check2026) .f ,March 2022 .(11 Crimea bridge blast falsely shared as Iranian attack on the King Fahd Causeway .https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.A2NU763

AFP Fact Check2026) .g ,July .(27 Years-old Kuwait blaze falsely linked to renewed US-Iran conflict. https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.C2XM39E

AFP Fact Check2026) .h ,March .(19 AI fakes about Iran-US war swirl on X despite policy crackdown. https//:factcheck.afp.com/doc.afp.com.A3PF6NQ

Coalition for Content Provenance and Authenticity) C2PA .(2026) .(C2PA Specifications .2.4 https//: spec.c2pa.org/specifications/specifications/2.4/index.html

Full Fact ,2026) .March .(13 AI images ,old videos and false viral claims :what to watch out for when checking posts about the Middle East on social media .https//:fullfact.org/conflict/middle-east-conflict-overview/

UK Government Communications ,2025) .October .(29 RESIST :3 Building resilience to information threats .https//:www.communications.gov.uk/publication/resist-3-building-resilience-to-information-threats/

Kahn ,G ,2026) .May .(4 Trolling ,memes and deepfakes :How AI is thickening the fog of war .Reuters Institute for the Study of Journalism .https//:reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/news/trolling-memes-and-deepfakes-how-ai-thickening-fog-war

NewsGuard ,2026) .August 2026 .(28 Iran War False Claims Tracking Center .https//:www.newsguard-tech.com/special-reports-2026/iran-war/

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
Gulf Research Center
Knowledge for All